

دور السياق في تحديد تحولات معاني المفردات العربية من خلال التعاون بين العلوم الإنسانية والتطبيقية (العفو نموذجاً)

د. زينب محمد بدّاي السالم¹
جامعة المصطفى العالمية - إيران

المقدمة:

يُمثّل السياق ركيزةً أساسيةً في استجلاء مقاصد الخطاب، إذ تتسم المفردة العربية بحركية تُحرّر معناها من الجمود، وتكشف عن عمقها اللغوي تبعاً لموقعها السياقي داخل العلوم الإنسانية. يعالج المقال تحولات المعنى في المفردات ضمن مقارنة بينية تستثمر أدوات التحليل الآلي لفهم النصوص التراثية، مع اتخاذ مفردة «العفو» مجالاً تطبيقياً لاختبار المقاربة والكشف عن تحوّلاتها.

مشكلة البحث:

تعاني الدراسات اللسانية العربية من قصور في تفسير تحولات معاني المفردات في ظلّ تعدّد السياقات، وغياب إطار تكاملي يدمج التحليل اللساني التقليدي بأدوات العلوم التطبيقية، ولا سيما تقنيات الذكاء الاصطناعي. ويحدّ هذا الانفصال البيني من القدرة على تتبّع التحوّل الدلالي بدقّة ومعالجة المدونات النصية العربية الكبرى، مما يستدعي مقارنة تكاملية توضّح دور السياق في إنتاج المعنى وتطوّره.

أسئلة البحث:

- كيف يُحدّد السياق تحولات المعنى في المفردة العربية في ضوء الدراسات اللسانية؟
- ما دور التعاون بين العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية في تحليل أثر السياق في تحوّل الدلالة في العربية؟
- كيف يُحدّد السياق تحولات معنى مفردة «العفو» في النصوص العربية؟

1 أستاذة علوم القرآن الكريم وتفسيره وعلم المفردات العربية، جامعة المصطفى العالمية، قم - إيران

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح دور السياق في تحديد تحولات المعنى في المفردة العربية، وإبراز أهمية التعاون بين العلوم الإنسانية والتطبيقية في تحليل الظاهرة الدلالية، مع اقتراح إطار منهجي يجمع بين التحليل اللساني السياقي وأدوات التحليل الآلي، بما يتيح تتبع التحولات الدلالية بدقة أكبر. ويستعين البحث بأدوات التحليل الآلي لتطبيق هذه المقاربة على مفردة «العفو» أنموذجاً إجرائياً.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في الكشف عن أثر السياق في توجيه تحولات معنى المفردة العربية، والسعي إلى تطوير الدرس الدلالي عبر ربط التحليل اللساني بأدوات التحليل الآلي والذكاء الاصطناعي. ويساعد هذا التوجه على قراءة أدق للنصوص العربية القديمة والمعاصرة، مع مراعاة خصوصيتها اللغوية. ويؤخذ لفظ «العفو» مجالاً إجرائياً لتبيين اختلاف المعنى تبعاً لتنوع السياقات.

منهج البحث:

يعتمد البحث، المنهج الوصفي-التحليلي في دراسة تحولات المعنى السياقي للمفردة العربية، عبر وصف الاستعمالات الدلالية وتحليل نصوص تمثل سياقات متنوعة. ويناقش دور الذكاء الاصطناعي في دعم الدراسات اللسانية وتعزيز التعاون البيئي، بقراءة دلالية لمفردة «العفو» في القرآن الكريم والنصوص التراثية والمعاصرة. الكلمات المفتاحية: السياق، تحولات المعنى، المفردة العربية، العفو، العلوم الإنسانية.

The Role of Context in Determining Semantic Transformations of Arabic Vocabulary through Cooperation between the Humanities and Applied Sciences: Al 'Afw as a Case Study

Zainab Mohammed Badday Al-Salem¹

Abstract:

Context constitutes a fundamental pillar in elucidating the intended meanings of discourse, as Arabic vocabulary is characterized by semantic dynamism that frees meaning from rigidity and reveals its linguistic depth according to contextual positioning within the humanities. From this perspective, the article examines semantic transformations in Arabic vocabulary through an interdisciplinary approach that employs automated analysis tools to explore heritage and contemporary texts, adopting al 'Afw' (forgiveness) as an applied case to identify patterns of semantic change. The study addresses limitations in Arabic linguistic research concerning the interpretation of meaning shifts across diverse contexts and the lack of integrative frameworks linking traditional linguistic analysis with applied sciences, particularly artificial intelligence. It aims to clarify the role of context in shaping semantic transformations and to highlight the importance of interdisciplinary cooperation in semantic analysis by proposing a methodological framework that combines contextual linguistic analysis with automated tools, enabling more accurate tracking of semantic change in the Holy Qur'an, heritage texts, and modern Arabic discourse.

Keywords: Context, Meaning Transformations, Arabic Vocabulary, *al- 'Afw'*, Humanities.

¹ Professor of Qur'anic Studies, Exegesis, and Arabic Lexicology, Al-Mustafa International University, Qom – Iran

المقدمة

يُمثّل السياق ركيزةً أساسيةً في استجلاء مقاصد الخطاب، إذ تتّسم المفردة العربية بحركية دلالية تُحرّر معناها من الجمود، وتكشف عن عمقها اللغوي تبعاً لموقعها الاستعمالي داخل العلوم الإنسانية. وانطلاقاً من هذا التصوّر، يتناول هذا البحث تحولات المعنى في المفردات العربية عبر مقارنة تكاملية تجمع بين العلوم الإنسانية، ولا سيّما اللسانيات والدلالة، والعلوم التطبيقية، ممثلةً في تقنيات الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغة الطبيعية. وينطلق البحث من تحليل آيات قرآنية ونصوص تراثية وتاريخية وحديثة، بوصفها سياقات لغوية متنوّعة تُبرز ديناميكية الدلالة، وتتيح تتبّع أنماط التحوّل عبر استعمالات مختلفة، بما يعزّز التعاون البيني في دراسة اللغة العربية وفهم حركتها الدلالية.

يبرز في البحث التفاعل المنهجي بين التحليل اللساني العربي، بوصفه مندرجاً في العلوم الإنسانية، وبين الأدوات الحاسوبية وتقنيات الذكاء الاصطناعي، بوصفها من مجالات العلوم التطبيقية، دون أن يطغى أحد المجالين على الآخر. فاللغوي يظلّ الفاعل المعرفي الأساس؛ إذ يحدّد المفاهيم الدلالية، ويضبط السياقات، ويؤوّل التحوّلات المعنوية في ضوء الأطر اللسانية والتراثية. أمّا الأدوات التطبيقية، فتؤدّي دوراً إجرائياً مساعداً، يتمثّل في تتبّع الاستعمالات السياقية الواسعة للنصوص، وتصنيف الأنماط الدلالية، والمساهمة في الكشف عن التحوّلات المعنوية في النصوص القرآنية والتراثية والمعاصرة.

ولا يُنظر إلى هذا التفاعل بين التحليل اللغوي والذكاء الاصطناعي بوصفه بديلاً عن الجهد الإنساني، بل باعتباره أداةً مساعدة تُوجّه بأسئلة لغوية دقيقة، وتُعاد قراءة نتائجها وتأويلها في ضوء السياق والمعرفة اللسانية. وبهذا يتحقّق التعاون البيني على أساس تكاملٍ وظيفي؛ يضع فيه الإنسان الإطار النظري والتأويلي، وتدعم فيه الآلة عمليّات الرصد والتحليل والتوسيع.

وعليه، فإن المقصود بالتعاون بين العلوم الإنسانية والتطبيقية في هذا البحث هو تكامل التحليل اللساني السياقي مع أدوات الذكاء الاصطناعي، على نحوٍ يظلّ فيه اللغوي موجّهاً

ومؤولاً، وتُسهّم فيه الأدوات الحاسوبية في تتبّع الاستعمالات الدلالية وتحليلها على نطاق واسع.

وفي هذا الإطار، يتخذ البحث مفردة «العفو» نموذجاً تطبيقياً، لما تنطوي عليه من تعدّد دلالي وقيمة أخلاقية وقانونية، تُمكن من رصد انتقالها من أصلها اللغوي إلى استعمالاتها الاصطلاحية والدلالات الحديثة. وبناءً على ذلك، تُفهم الدلالة في هذا البحث من خلال السياق؛ فإذا انسجم الاستعمال مع المعنى اللغوي انتفى البحث في التحوّل، أمّا إذا تجاوزته أو انزاح عنه مع بقاء الصلة، انصرف التحليل إلى الكشف عن العلاقة الدلالية التي تربط الأصل اللغوي بالاستعمال السياقي، صوناً للمعنى من التشتت والاضطراب.

إن دراسة تحوّلات المعنى في المفردة العربية لا يمكن أن تتم بمعزل عن فهم طبيعة السياق الذي يوجّه الدلالة، ولا عن الإفادة من الأدوات التحليلية الحديثة التي توفرها العلوم التطبيقية. لذلك يتناول هذا المحور الإطار النظري لموجّهات السياق وتحوّلات المفردة العربية، مع بيان إمكان التكامل بين التحليل اللساني وتقنيات الذكاء الاصطناعي في رصد التحوّل الدلالي. ويأتي هذا البحث في سياق الجهود الرامية إلى تجديد الدرس اللغوي العربي وربطه بالمقاربات العلمية الحديثة، وسيعالج البحث محورين:

المحور الأول: موجّهات السياق لتحوّلات المفردة العربية من خلال التكامل بين التحليل اللساني والعلوم التطبيقية

المحور الثاني: تحوّلات معنى مفردة «العفو» في النصوص العربية باختلاف السياقات والدلالات

المحور الأول:

موجّهات السياق في تحوّل دلالة المفردة العربية: مقارنة تكاملية بين التحليل اللساني والعلوم التطبيقية

ينطلق هذا المحور من مسلّمة أساسية مفادها أنّ المعنى في العربية لا يُفهم بوصفه معطًى ثابتاً مستقلاً عن الاستعمال، بل يتشكّل ويتبدّل تبعاً للسياق الذي يرد فيه. فالسياق، بمستوياته اللسانية والاستعمالية والمعرفية، يوجّه مسار الدلالة، ويكشف عن الصلات التي تربط اللفظ بأصوله اللغوية وتمثّلاته المتجدّدة في الاستعمال. وعلى هذا الأساس، يغدو تناول المعنى مرتّباً بالنظر إلى المفردة في محيطها النصّي والمعرفي، لا بمعزل عنه.

وفي هذا الإطار، يتّضح دور التكامل بين التحليل اللساني، بما يتيح من أدوات تفسيرية تُعنى بالبنية والدلالة، وبين العلوم التطبيقية، ولا سيّما الأدوات الحاسوبية اللغوية، بوصفه مدخلاً منهجياً فعّالاً لرصد التغيّرات الدلالية وتتبع مساراتها عبر سياقات نصّية متنوّعة. إذ يسمح هذا التكامل بالجمع بين العمق التأويلي الذي ينهض به التحليل اللساني، والقدرة الإجرائية التي توفرها الوسائل الآلية، بما يُسهّم في فهم أدقّ حركية المعنى في المفردة العربية. وعليه، يهدف هذا المحور إلى إبراز أثر السياق في توجيه التغيّر الدلالي، وبيان القيمة المعرفية للتكامل بين المقاربتين الإنسانية والتطبيقية في دراسة هذه الظاهرة، تمهيداً للانتقال إلى الجانب التطبيقي في المحور اللاحق.

وتنبع أهمية هذا المحور من عنايته بالمفردة العربية بوصفها مدخلاً رئيساً لفهم الخطاب، ولا سيّما في تتبّع تغيّر الدلالة في ضوء السياق، والكشف عن الروابط التي تربط الأصل اللغوي باستعمالاته المختلفة.

يتفرع هذا المحور إلى مجموعة من القضايا النظرية التي تمهّد لفهم العلاقة بين المفردة والسياق وتحول الدلالة، بدءاً من أهمية المفردة في التحليل الدلالي، مروراً بمفهوم السياق وأنواعه، ثم بيان آليات تحوّل المعنى بين الأصل اللغوي والاستعمال، وصولاً إلى إبراز دور التكامل بين الدراسات اللسانية والتطبيقات التقنية الحديثة.

أولاً: أهمية دراسة المفردة في التحليل الدلالي للغة العربية

تُعَدُّ المفردة اللبنة الأولى في البناء الدلالي للخطاب، إذ تحتزن في بنيتها طاقةً معنوية قابلة للتعدد والتحول. فإنَّ دراسة المفردة في ذاتها تمثل خطوةً منهجيةً ضرورية تسبق تحليل السياق، لأنَّ السياق لا يعمل في فراغ، بل يفعل الإمكانيات الدلالية الكامنة في المفردة ويوجهها نحو معنى مخصوص.

وتغدو المفردة، من هذا المنظور، أوَّلَ معاونٍ على فهم النصِّ والإحاطة بمقاصده، إذ إنَّ الوعي بدلالاتها يُعَدُّ مدخلاً أساساً إلى استيعاب الخطاب في مستوياته المختلفة. وقد تنبَّه التراث العربي مبكراً إلى هذه المكانة، فجعل من المفردة لبَّ البيان وجوهر التعبير «وإليها مفرغ حذاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم، وما عداها... كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطياب الثمرة». (الراغب الأصفهاني، 1412هـ، صفحة 55) ويتجلَّى هذا الوعي بوضوح في التعامل مع لغة القرآن، حيث عُدَّت العربية مفتاحاً لفهم الشريعة، والإقبال على تفهّمها ضرباً من التدين، فهي «أداة العلم ومفتاح التفقه في الدين». (الثعالبي، 2002م، صفحة 15) وانطلاقاً من ذلك، اكتسبت الألفاظ داخل الاستعمال القرآني خصوصيةً دلالية، جعلت من كلّ لفظ تعبيراً عن مفهوم مخصوص لا يُستوعب إلا برده إلى مفردته وتحليلها في ذاتها قبل تتبّع توجيهها السياقي. (البوشخي، 2012م، صفحة 109) «فالعرب إنما تحسن ألفاظها، وتزخرها عنايةً منها بالمعاني التي تحتها». (ابن الأثير، 1939م، ج1، صفحة 342)

من المفردات ما يتطابق فيه الاستعمال القرآني مع الاستعمال العربيّ في الدلالة، ومنها ما شهد تحولات دلالية انتقل بها من معنى إلى آخر تولّد عنه بفعل الاستعمال والسياق. كما يُلحَظ في النصِّ القرآني وجود ألفاظ عُرِفَتْ بالحقيقة الشرعية، وهي الألفاظ التي وضعها الشارع لمعانٍ مخصوصة في العبادات والمعاملات، فغدت تدلّ على مفاهيم شرعية جديدة قد تباعدت عن مدلولها اللغويّ الأوّل، مع بقائها متّصلة به من جهة الجذر والأصل.

وقد أسهمت كثرة الاستعمال والتكرار في ترسيخ هذه الدلالات الجديدة، حتى بدا اللفظ كأنّه ابتعد عن المعنى الذي وُضع له في أصل اللغة؛ ومن ذلك لفظ (الحجّ)، الذي يدلّ في

أصله اللغوي على القصد، ثم استقرّ في العرف الشرعي على قصد مكّة لأداء الفريضة المخصوصة في الإسلام، «في الأصل القصد، وفي العرف قصد مكّة». (الرازي م، 1420هـ، صفحة 116) والمعنى الشرعي الذي منشأه الشارع، يغاير الحقيقة اللغوية التي تنشأ عن وضع اللفظ بإزاء معنى محدد؛ إذ إنّ «تصدّي أهل اللغة لوضع لفظٍ بإزاء معنى معيّن، يكون ذلك المعنى بالإضافة لذلك اللفظ حقيقةً لغويةً». (صنقور، 2005م، ج2، صفحة 41)

ويُطلَق على المعنى اللغوي كذلك، الحقيقي؛ فالحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وُضع له في أصل اللغة، وهي ما يُعرف بالدلالة اللغوية. ويُقصد بها أنّها تنشأ من عملية الوضع نفسها، إذ يُوجد الوضع علاقةً سببيةً بين تصوّر اللفظ وتصور المعنى، وعلى أساس هذه العلاقة تتكوّن الدلالة اللغوية، ويكون مدلولها هو المعنى اللغوي للفظ، «ولا تنفك هذه الدلالة عن اللفظ». (الصدر، دروس في علم الأصول، 1421هـ، ج1، صفحة 212)

وانطلاقاً من هذا التصوّر، يقتضي تأصيل مفهوم السياق، وبيان أنواعه وأهميته في توجيه الدلالة، بوصفه الإطار الناظم لتحولات المعنى في المفردة العربية.

ثانياً: مفهوم السياق وأنواعه ودوره في توجيه الدلالة

يُعَدّ السياق من المفاهيم المحورية في الدرس اللغوي، قديمه وحديثه؛ إذ لا تُفهم دلالة المفردة بمعزل عن المحيط الذي ترد فيه، فهي لا تنفك عن سياقها، ولا تستقل بمعناها خارج الاستعمال. وقد تنوّعت مقاربات تعريف السياق بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة، غير أنّها تلتقي عند كونه مجموعة من العوامل اللغوية والمقامية والثقافية التي تُسهم في توجيه المعنى وضبطه، ومن ثمّ تتجلّى أهميته في كونه الأداة الكاشفة عن مقاصد الخطاب، والمحدّد الرئيس لاختلاف الدلالة وتحولاتها تبعاً لاختلاف الاستعمال.

ومما ورد في تعريف السياق: «السياق، كلّ ما يكتنف اللفظ الذي نريد فهمه من دوالٍ أخرى، سواء كانت لفظيةً كالكلمات التي تشكّل مع اللفظ الذي نريد فهمه كلاماً واحداً مترابطاً، أو حاليةً كالظروف والملابسات التي تحيط بالكلام وتكون ذات دلالة في الموضوع». (الصدر، دروس في علم الأصول، 1421هـ، ج1، صفحة 103)

ويفهم من هذا التعريف أنّ السياق لا يقتصر على الجانب اللغوي المحض، بل يشمل ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات تسهم في توجيه الدلالة، وهو ما يفسّر عدم كفاية المعنى المعجمي في تفسير عدد كبير من الألفاظ. لذلك يرى اللغويون أنّ «تحديد معنى الكلام محتاجا إلى مقاييس وأدوات أخرى غير مجرد النظر في القاموس». (السعران، 1997م، صفحة 216)

فالمعنى الموضوع للمفردة غالباً ما يكون قابلاً للدخول في سياقات متعددة، الأمر الذي يجعل السياق العامل الحاسم في تعيين الدلالة المقصودة، إذ علينا أن نعتد «السياق الذي لا يقبل التعدد أو الاحتمال ... فإنّ السياق يخلص الكلمة من ركامها الدلالي عبر التأريخ»، (المرتضى، نفائس التأويل، 1413هـ، ج1، صفحة 78) وبذلك لا تتحدد قيمة المفردة الدلالية إلا من خلال سياقها، لأنّ كلّ جوٍّ استعملت فيه المفردة سيحدّد «معناها تحديداً مؤقتاً»، والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها، والسياق أيضاً هو الذي يخلص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية». (فندريس، 1950م، صفحة 231)

وتتجلّى هذه الأهمية بوضوح في الدراسات المعجمية والدلالية، حيث يُشترط في النصوص المقتبسة أن تشتمل على «جزء السياق اللغوي الذي يسمح باستنتاج المعنى الأساسي للكلمة»، (عمر، 1982م) (عمر، 1982م، 167) والملاحح الدلالية للمفردة، وخصائصها النحوية، على أن يكون النصّ موجزاً وواضحاً، فقد يرد اللفظ بظاهرٍ يسبق إلى الفهم، غير أنّ السياق يتولّى توجيه دلالاته إلى معنى آخر يقتضيه المقام، فينصرف عن المعنى الأوّل إلى دلالة أعمق ومفهوم أدقّ. فلا يكون ظاهره اللفظي كافياً في تعيين المراد، إذ يتدخل السياق بوصفه قرينة حاکمة تُعيد ترتيب الدلالة وتضبط مسار الفهم. (المرتضى، نفائس التأويل، 1431هـ، ج1، صفحة 82)

فالسياق اذن يحمي الألفاظ المتماثلة من خطر اللبس، ويخلص الكلمة من ركامها الدلالي عبر التأريخ. وبه تُفهم المفردة وتتحدد قيمتها، «من أجل معاني الألفاظ المفردة التي تراها فيه،

مجرّدة معرّاة من معاني النظم والتأليف»، (الرجاني، 2004م، ج2، صفحة 487) باعتبار «أن النظم يتناول سياق الألفاظ، ولكنه أوجد إلى جانبه الأسلوب ليتناول سياق المعنى». (عباس، 1971م، صفحة 570) ويتجلى أثر السياق في توجيه الدلالة عبر هذين المستويين، ومن تفاعلها تتحدّد تحولات الدلالة في المفردة العربية، ولا سيما في الاستعمالات الاصطلاحية والتاريخية. «لأنّ السياق يحمل من القرائن اللفظية والمعنوية والحالية ما يعين على فهم الزمن» (حسان، 1979م، صفحة 105). ويمكن بيان نوعي السياق (المقال والحال)، التي أشار إليها السيد محمد باقر الصدر في ذيل تعريفه للسياق، بقوله: «سواء كانت لفظية كالكلمات التي تشكّل مع اللفظ الذي نريد فهمه كلاماً واحداً مترابطاً، أو حالية كالظروف والملاسات التي تحيط بالكلام وتكون ذات دلالة في الموضوع»، (الصدر، دروس في علم الأصول، 1421هـ، ج1، صفحة 103) وحسب هذا التعريف يمكن إطلاق (السياق اللفظي والسياق الحالي) على نوعي السياق:

أولاً: السياق اللفظي (الداخلي) هو مجموع العناصر اللغوية المصاحبة للكلمة والمحيط بها داخل النصّ، دون الحاجة إلى العوامل الخارجة عن اللفظ، وهو «نسق الكلام، إذ ترتبط الكلمات في السياق بعلاقاتها بما قبلها وما بعدها» (المرتضى، 1431هـ، ج1، صفحة 80) وهو يضبط المعنى من داخل البنية اللغوية، كالكلمات التي تسبق المفردة، وتركيبها النحوي، وصيغتها الصرفية، وأساليبها البلاغية، «وذلك أنّنا لا نعلم شيئاً يتيغيه الناظم بنظمه غير أنّ ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه» (الرجاني، 2004م، ج1، صفحة 81)، وأهم وظائفه أنّه يقي من الاشتراك اللفظي، ومن الغموض والتشتت، فيحدد المعنى المقصود من النصّ من بين معان متعددة، ليخرج الاحتمالات الأخرى لمعنى المفردة. فالتعبير «عن العلاقة معنى وظيفي لا معجمي. فلا بيئة للأدوات خارج السياق». (حسان، 1979م، صفحة 294) فقد يكون السياق سياق الاحتجاج، أو سياق الإنكار، أو سياق المحاورّة والمجاوبة، أو سياق الوعيد، وغيرها مما يرتبط بالبنية اللغوية للمفردة وأسلوبها. (الطباطبائي، 1417هـ، ج7، صفحة 275؛ ج9، صفحة 204؛ ج13، صفحة 260؛ ج20، صفحة 224)

ثانيا: السياق الحالي (الخارجي) وهي عوامل حال المتكلم ومقامه التداولي الخارجي الذي يحيط بالكلام، غير اللغوي لبيان الغرض من الخطاب، وزمانه ومكانه وظروفه الاجتماعية والثقافية، وسياق المعنى يفسّر المقصود من خلال المقام التداولي، ويُسهّم في تحديد القصد والمعنى النهائي للخطاب، ووظيفته تفسير تحول المفردة عبر العصور، وفهم الاستعمال الاصطلاحي ثم ربط المعنى بالوظيفة التداولية للنصّ. وهو ما يطلق عليه في علوم القرآن بد(أسباب النزول) أو (شأن النزول) «وهي أمور وقعت في عصر الوحي واقتضت نزول الوحي بشأنها». (الصدر، المدرسة القرآنية، 1434هـ، صفحة 228)

ثالثا: تحولات دلالة المفردة العربية بين الأصل المعجمي والاستعمال السياقي

تتسم المفردة العربية بحركية دلالية تجعل معناها قابلاً للتغير تبعاً لاختلاف الاستعمالات والسيقات، من غير أن تنفصل انفصلاً تاماً عن أصلها اللغوي الموضوع «وهو وضع العرب للألفاظ بصيغها ومعانيها الواردة عنهم» (حسن، 1974م، ج4، صفحة 647). فالمعنى في العربية ليس كياناً جامداً، بل هو بنية حيّة تتفاعل مع السياق، وتشكّل في ضوءه، مع بقاء خيط رابط يصل الدلالة المستعملة بجذرها الأول في اللسان العربي. و«يتحول المعنى تحولاً مقصوداً أحياناً ويتطور تطوراً عادياً أحياناً أخرى» (حسان، 1979م، صفحة 322)، ويُقصد بتحوّل المعنى انتقال المفردة من دلالتها الأصلية إلى دلالات أخرى يفرضها السياق، سواء أكان هذا الانتقال توسّعاً في المعنى، أو تخصيصاً له، أو نقلةً اصطلاحية تُكسى فيها الكلمة بُعداً دلالياً جديداً. وعليه، لا يُبحث التحوّل الدلالي إلا عند مفارقة الاستعمال السياقي للمعنى اللغوي الأصلي، الأمر الذي يستدعي الكشف عن العلاقة الضابطة لهذا الانتقال، بما يحفظ انسجام الدلالة ويمنع التشتت في الفهم.

وانطلاقاً من هذا التصوّر، يبرز الفرق بين القول بالمعنى الموضوع الواحد للمفردة، والقول بتعدّد الوضع «فهناك أيضاً معان متعددة قد وضع اللفظ بازائها» (الرازي م.، 1989م، صفحة 123). فبحسب الاتجاه القائل بوحدة الوضع، تدور مشتقات الجذر الواحد حول معنى إجماليّ جامع، يمثّل المحور الذي تنتظم حوله سائر الدلالات الجزئية. وهذا المعنى المحوري لا يُلغى

التنوّع الدلالي، بل يفسّره ويربطه بأصل واحد، تتفرّع عنه المعاني بحسب السياق وقرائن الاستعمال.

ومن خلال هذا الربط بين المفردات ذات الجذر الواحد، تتكوّن لدى القارئ صورة دلالية متكاملة تُغني الفهم، وتوسّع أفق التلقّي، ولا سيّما في التعامل مع المفردة القرآنية؛ إذ إنّ جمع المشتقات، وردها إلى أصلها المحوري، وربط بعضها ببعض، يتيح إدراكاً أعمق لمعانيها، من أجل الاستفادة «من المفردة القرآنية من خلال ربطها بغيرها، فتتكامّل الصورة عن الكلمة ومشتقاتها» (خضير، 1378هـ، صفحة 133)، وهذا المنهج يفتح أمام المتلقّي أوسع مجال للانتفاع بدلالات الألفاظ القرآنية، ويقوده إلى تذوّق مسارها الدلالي في الخطاب الإلهي. وتتجلّى المعاني القرآنية المتعدّدة للجذر الواحد في كونها جميعاً تدور حول معنى إجماليّ مشترك، تحدّده أصول الوضع في اللسان العربي، وتدعمه قرائن الاستعمال القرآني، ويُسهّم في كشفه الاستعمال التداولي للكلمة في الموروث اللغوي والأدبي، شعراً ونثراً. وبذلك تتكوّن دلالة محورية موثوقة، تؤثّق أصل الوضع للكلمة، وتبيّن مسار تطوّرها الدلالي، وصولاً إلى استعمالها القرآني ودلالاته المتنوّعة.

إنّ التحقيق الدقيق في الوصول إلى هذا المعنى المحوري، وإحكام الربط بينه وبين الاستعمالات السياقية المختلفة، يمكن أهل اللغة والباحثين في التفسير من ضبط فهم مفردات القرآن الكريم ومشتقاتها في سياقاتها المتنوّعة. وتنبع أهمية هذا المنهج من أثره المباشر في استقامة الفهم التفسيري، وما يترتّب عليه من نتائج عميقة في الجوانب الفكرية والعقدية والتشريعية المستنبطة من القرآن الكريم، بوصفه المصدر الأول للتشريع في الدين الإسلامي الحنيف.

وقد كانت نظرية السياق واحدة من نتائج البحث الدلالي الحديث، بيد أنّنا نلمس جذورها في كتب النقد العربية القديمة، إذ كانت أهميّة النص، الهاجس الأوّل لدى كتابنا القدماء ولغويينا العرب. (عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، صفحة 32) وانطلاقاً من تصوّر معالجة السياق والتحول الدلالي، يذكر الجرجاني في باب النظم في كتابه دلائل الإعجاز، أنّه لا يمكن المفاضلة بين الألفاظ والحكم عليها بالجودة أو الرداءة في ذاتها، ربما تُستعمل المفردة

نفسها في سياق فتحسن، وفي آخر فتسوء، دون أن يكون ذلك راجعاً إلى صريح اللفظ، بل إلى ما يجاوره من ألفاظ في التركيب، فهي تتخذ طريقها حسب ما يليها. (الجرجاني، 2004م، ج1، صفحة 46)

وعلى هذا الأساس، لا يصحّ إلغاء المعنى الحقيقي للمفردة، كما لا يجوز التقليل من أثر السياق؛ لأنّ اللفظ يتغيّر أثره ودلالته بتغيّر موقعه في الكلام، ف«اللفظ إذا تعقبه غيره تغيّرت حاله في صورته» (المرتضى، الذريعة إلى أصول الشريعة، 1997م، ج1، صفحة 240).

رابعاً: التكامل بين التحليل اللساني وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في دراسة التحوّل الدلالي

التكامل بين التحليل اللساني وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في دراسة التحوّل الدلالي لم يعد تحليل تحوّلات المعنى مقتصرًا على المناهج اللسانية الوصفية والتفسيرية، على أهميتها، بل أضحت التكامل مع العلوم التطبيقية ضرورة منهجية تفرضها طبيعة النصوص وتنوّع سياقاتها؛ إذ يوفر التحليل اللساني أدوات تفسيرية لفهم البنية والدلالة، في حين تُسهم تقنيات العلوم التطبيقية، ولا سيّما في مجال معالجة اللغة الطبيعية، في تتبّع الاستعمالات السياقية ورصد أنماط التحوّل عبر مدوّنات نصيّة واسعة. فالعلوم التطبيقية تستدعي «النظر في القوانين العلمية المستمدة من عدة علوم، للانتفاع بها في تحقيق غاية عملية معيّنة» (صليبا، 1994م، ج1، صفحة 292). ويُسهم هذا التكامل في بناء قراءة أدقّ لتحوّلات المعنى، تجمع بين الفهم الدلالي العميق والرصد المنهجي للاستعمال السياقي. ونقل البحث من التنظير التقليدي إلى الإطار المنهجي الحديث.

لقد بدّل العقل البشري، المعادلة في إنتاج المعرفة ووجهها نحو المنفعة العملية، حتى أحدث تحوّلاً جذرياً في مسار الوجود الإنساني، فغدا العقل وسيلة لإدراك الأشياء وفهمها، والتميز بين الخير والشر، واكتساب المعارف النظرية وتوليد الابتكارات، فلا بدّ للفرد من تنمية قدراته الإدراكية، وتوظيف طاقته الفكرية في بناء تصوّر معيشي يقوده إلى تعلّم العلوم التطبيقية، لما لها من دور في تحقيق المنافع المتنوعة، وتيسير سبل العيش الكريم، عبر وسيلة مشتركة يتفاعل من خلالها أفراد المجتمع ضمن إطارهم الاجتماعي المنظّم، حيث «يستخدم طاقته الجبارة لإنشاء نظرية معاشية تدله على تعلم العلوم التطبيقية لتدر عليه شتى انواع

المنافع، وتيسر له سبل العيش الانساني الكريم» (الأعرجي، 1414هـ، صفحة 42). ومن هنا، يتيح التحليل اللساني، وتكامله مع العلوم التطبيقية، تتبّع التحول من المعنى الأصلي إلى المعنى الوظيفي المستعمل داخل نسق اجتماعي محدّد، لتوجيه الدلالة وضبط تحولاتها، عن طريق مشترك للنظام الاجتماعي.

إنّ التحليل اللساني يقوم على منهج البرهان والتحقق العلمي في دراسة التحول الدلالي، لا الحدس والاستنتاج دون سندٍ تحليليٍّ أو تطبيقيٍّ واضح؛ فالقاعدة القرآنية: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة: 111؛ النمل: 64)، تؤكد مركزية الدليل والبرهان في بناء المعرفة وإثبات صدق الدعوى، ويكثر مثل هذا الخلط «بل قديع أحياناً حتى في العلوم التطبيقية، حين يُنظر إلى بعض الاستنتاجات على أنّها قوانين علمية ثابتة، في حين أنّها استنتاجات قائمة على ملاحظات ناقصة» (ذهبيات، 1426هـ، صفحة 36) وهو ما يتوافق مع روح العلوم الحديثة. وبهذا نتّجه إلى الربط بين التحليل اللساني القائم على تفسير المعنى في ضوء السياق، والعلوم التطبيقية التي تتيح التحقق التجريبي من الفرضيات اللسانية عبر أدوات إحصائية وحاسوبية. وبهذا تتكامل الرؤية للتحول الدلالي، التي تتجاوز الحدس إلى الدليل، والانطباع إلى النتائج القابلة للقياس والتحليل.

وعلى هذا الأساس، يتكوّن التحول الدلالي من ثلاثة محاور مترابطة:

أولاً: المحور التحليلي اللساني، (تحليل السياق والبنية والدلالة)

يقوم على دراسة المفردة في ضوء بنيتها وسياقها، بالاستناد إلى أدوات التحليل الدلالي التي تكشف علاقات المعنى في مستوياتها الصرفية والتركيبية والوظيفية. فإنّ «تحليل النصوص الأدبية ونقدها، نمط من أنماط التحرير الذي يحتاج إلى دربة ومران، وذوق وحساسية خاصة» (الشنطي، 1412هـ، صفحة 288) ويهدف إلى كشف آليات التغيّر الدلالي من داخل اللغة نفسها، من خلال تحليل النصوص وتحقيق الترابط بين الحقول اللفظية ومعانيها السياقية.

ثانياً: المحور التطبيقي التجريبي، (التحقق من الفرضيات عبر أدوات إحصائية وحاسوبية)

يَتَّخَذُ من أدوات العلوم التطبيقية وسيلة لتأكيد نتائج التحليل اللساني عبر المعالجات الإحصائية والحاسوبية للنصوص. فالملاحظة المنظّمة، ورصد التواتر، وتحليل الأنماط، تمكّن من اختبار الفرضيات برهانياً، وتضفي على النتائج بعداً علمياً دقيقاً يربط بين الظاهرة اللغوية ومؤثراتها الرقمية. ولا يمكن إهمال هذه المعالجات وترك «الاشتغال بالعلوم التجريبية المادية بتمام فروعها الكيميائية والطبيعية، والميكانيكية التطبيقية والنظرية وغيرها» (الصافي، 1390هـ، صفحة 69).

ثالثاً: المحور التكاملي، (الدمج بين التحليل النوعي والبيانات الكمية) يمثل جوهر البحث، إذ يدمج نتائج التحليل اللساني النوعي بالمعطيات التطبيقية الكمية في إطار واحد. هذا التكامل يتيح رؤية جديدة للتحوّل الدلالي، تجعل من كلّ أداة علمية مكتملة للأخرى، وتحقق توازناً بين التفسير الدلالي والتوثيق التجريبي، بما يعكس التعاون المنشود بين العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية في خدمة دراسة اللغة. ومن هنا وردت فكرة (التسخير) التي عرضها الإسلام اهتماماً بالعلوم التطبيقية، فهي منهجاً جامعاً للتقارب، وجوهره؛ أنّ أفراد المجتمع مسخرون لخدمة بعضهم بعضاً في جميع المجالات، ومما يؤكد ذلك ما ورد في كتاب الله: ﴿لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُخْرِيًّا﴾ (الزخرف: ٣٢) فتقوم «العلوم التخصصية في عملية التسخير بدور العامل المساعد في تطوير تلك العملية وتسهيلها» (الأعرابي، 1414هـ، صفحة 54).

إن التحليل اللساني يحكم التحوّل الدلالي الذي يقع عند المفارقة الظاهرية بين المعنى الإصطلاحي للمفردة، لمعناها وأصلها اللغوي، أمّا العلوم التطبيقية فهي تقدم الإحصاء الدقيق عبر استقراء شامل لا يستطيعه البشر، ودمج هذين المحورين نعيد اللفظ الى أصله اللغوي بايجاد رابطة دلالية تربط الاستعمال الإصطلاحي بالمعنى اللغوي، وبهذا نبتعد عن التشتت الدلالي، ومفارقة اللفظ لأصله الذي وضع له في اللغة.

فالتحليل اللساني التقليدي يمتلك أدوات قوية للفهم الدقيق، لكنه يصطدم بعقبات عند مواجهة التحولات الدلالية الكبرى، كالانحصار النوعي بالاعتماد على الاستقراء اليدوي، مما يجعل العينة المدروسة محدودة ببضعة نصوص في المعاجم، وهذا لا يكفي للجزم بتحوّل

دلالي شامل في لغة أمة، والوقوع في الشك الذي يتعرض له المحللون، بالاستقراء الناقص «وهو أن يستدل بأكثر الجزئيات فقط ويحكم على الكل» (التهانوي، ج1، صفحة 172)، ويتصف بالذاتية التفسيرية والاعتماد على حدس الباحث وقدرته التأويلية في ربط المعنى اللغوي بالمعنى السياقي، وهو ما قد يؤدي إلى تباين في النتائج بين باحث وآخر.

كما يصعب على الباحث البشري يدويا تتبع الزمني في مسار المفردة عبر قرون في ملايين النصوص، لتحديد اللحظة الدقيقة التي تجاوز فيها الاستعمال السياقي الأصل اللغوي. وبذلك تسهم العلوم التطبيقية والذكاء الاصطناعي لمساعدة العقل البشري وتحول اللغة وتبعية التحولات في صياغة منهجية جديدة، من خلال الدقة الإجرائية والعمق التفسيري في المسح الشامل للمدونات المليونية، مكملًا ما يقدمه اللساني من العمق التفسيري، لشرح لماذا حدث هذا التحول وكيف وجهه السياق.

إن رصد التحول عبر المدونات اللغوية الضخمة، يتيح رؤية التحول الدلالي وهو يحدث في اللغة، ولا يعتمد على استقراره في المعاجم فقط، مما يجعل البحث ذا قيمة تطبيقية معاصرة، توضّح حدود التحليل اللساني التقليدي وبيّن إسهام العلوم التطبيقية لمعالجة اللغة الطبيعية، بالذكاء الاصطناعي.

بعد عرض الأسس النظرية لتحول الدلالة وأثر السياق فيها، ينتقل البحث إلى الجانب التطبيقي من خلال دراسة مفردة «العفو» بوصفها نموذجًا دلاليًا غنيًا، تتعدد معانيه بتعدد السياقات اللغوية والنصية، مما يجعلها مثالًا مناسبًا لبيان أثر السياق في توجيه المعنى.

المحور الثاني:

تحولات دلالة مفردة «العفو» في النصوص العربية في ضوء اختلاف السياقات

يُلاحظ في مدونات المعاجم اللغوية أنّ مؤلفيها قد استعملوا مصطلحات مخصوصة للدلالة على المفردة القرآنية، من قبيل: الاسم الإسلامي، والكلمة الإسلامية، واللفظ الإسلامي، في إشارة إلى ألفاظٍ عربية أصيلة شهدت تطوُّراً دلاليّاً بعد ورودها في سياق الوحي، فاكتملت معاني مخصوصة، دون أن تنفصل انفصلاً تامّاً عن أصلها اللغويّ الموضوع لها في لسان العرب. وقد استمر هذا التطوُّر الدلاليّ مع تعاقب الأزمنة واتّساع مجالات الاستعمال العلمي والفكري، فغدت الكلمة الواحدة حاملةً لشبكةٍ من الدلالات المتفاعلة، يوجّهها السياق ويضبطها المقام.

ومن هنا تبرز أهمية استحضار المفردات المنتمة إلى جذرٍ واحد، لما يتيح ذلك من تمرين ذهنيّ يربط بينها، ويُنتج صورةً دلاليةً متكاملة تُغني فهم المفردة المركزية، ولا سيما تلك التي استعملها القرآن الكريم في سياقات متعدّدة. إذ إنّ ربط الكلمة بمشتقاتها وما يقارنها في الذهن يوسّع أفق الاستفادة من المفردة القرآنية، ويُسهّم في تكامل صورتها الدلالية. وانطلاقاً من القول بأنّ للمفردة الواحدة أصلاً دلاليّاً موضوعاً في اللغة، لا يُنفي تعدّد وجوه استعمالها، فإنّ المعاني القرآنية المتنوّعة للجذر الواحد، عند تكرارها في آياتٍ مختلفة، تدور في الغالب حول معنى إجماليّ محوريّ، تتفرّع عنه باقي الدلالات بحسب السياق والقرائن النصيّة، مع الإفادة من الاستعمال العربي الموروث. وتمثّل هذه الظاهرة دلالةً مهمّة تُسهّم في توثيق أصل الوضع اللغوي للكلمة، وتتبع مسار تطوُّرها، وصولاً إلى استجلاء استعمال القرآن لها في حقوله الدلالية المتعدّدة.

ولتحقيق هذا الفهم، يقتضي المنهج الرجوع إلى أهل الاختصاص، والاعتماد على المعاجم والموسوعات اللغوية التي عنيت ببيان معاني الألفاظ وردّها إلى جذورها؛ إذ يقوم التحليل الدلالي الرصين على استحضار الأصل الواحد الذي تمثّل فيه المعنى الحقيقي والمفهوم الأصيل الذي انبنى عليه الاشتقاق، وسرى في جميع صيغته. ومن ثمّ لا يصحّ أن تُفهم دلالات المشتقات على نحوٍ يُخالف هذا الأصل أو يُضاده أو يقطعه، لأنّ اختلاف الصيغ وتطوُّر الهياكل لا يفيضي

إلى اختلاف في جوهر المعنى، وإنَّما يُصنّف إليه وجوهًا دلاليةً تستفاد من خصوصية البنية وصيغتها. (المصطفوي، 1417هـ، ج1، صفحة 12)

وبناءً على ذلك، يصبح من الضروريّ التفريق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للمفردة؛ فالمعنى اللغوي يمثل الدلالة الإفرادية المعجمية لمادة الكلمة واشتقاقاتها، وهو ما يميّزها عن غيرها من المواد اللغوية، إذ باختلاف الألفاظ تختلف المعاني. أمّا المعنى الاصطلاحي، فهو الدلالة التي تبلورت داخل حقل معرفيٍّ معيّن بفعل كثرة الاستعمال، مع احتفاظها برابطٍ دلاليٍّ يشدّها إلى أصلها اللغوي. وهذا التمييز يُعدّ مدخلاً منهجياً لازماً لفهم تحولات المعنى في النصوص العربية، وهو ما يُمهّد لدراسة مفردة «العفو» في سياقاتها المختلفة. حيث يتّجه تناول مفردة «العفو» إلى تتبّع أصلها اللغوي عبر الوقوف على مادتها في المعاجم العربية، وما انطوت عليه من دلالات أولية، ثم الانتقال إلى استجلاء معانيها الاصطلاحية كما تشكّلت في الاستعمالات السياقية المتنوّعة، بما يكشف عن حركيتها الدلالية في النصوص العربية.

ولتحقيق هذا الهدف، يتناول هذا المحور تحليل مفردة «العفو» عبر ثلاثة مستويات متكاملة: يبدأ بتتبع أصلها الدلالي في المعاجم العربية، ثم رصد تحولات معناها الاصطلاحية في الاستعمال العربي، وأخيراً الوقوف على أبرز استعمالاتها في النص القرآني، بوصفه نصّاً غنياً بالدلالات السياقية.

أولاً: مادة «عفو» في المعاجم اللغوية: الأصل الدلالي والتطور اللغوي

اختلفت المعاجم اللغوية في ردّ جذر «العفو» إلى صيغتي «عفو» و«عفا»، غير أنّها تكاد تتفق على المعنى الأصلي الذي وُضع له، والمتمثّل في المحو والطّمس والدّروس والتّرك. فقد ذكر الفراهيدي أنّ «العفاء: الدّروس» (الفراهيدي، 1409هـ، ج2، صفحة 259)، كما نصّت المعاجم على أنّ أصل هذه المادّة يدلّ على المحو والطّمس، وهو مأخوذ من قولهم: «عَفَتَ الرياحُ الآثارَ إذا درستّها ومحتّها» (ابن منظور، 1999م، ج15، صفحة 72).

ويُلاحظ في بعض المعاجم إشارةً إلى تعدّد في استعمالات مادّة «العفو»، إذ نُسب إليها ما يبدو متقابلاً من معاني الترك والطلب، غير أنّ هذا التعدّد يندرج عند التأمّل تحت أصلٍ دلاليٍّ

واحد هو الترك؛ فالشيء إذا ترك من غير تعهد أو رعاية اندرس أثره وعفا، كما يُقال: عفا النبات إذا ترك فكثر فلم يُجَزَّ أو يُقَطَّع. ومن ثم فإن ما قيل في عدّ اللفظ من الأضداد لا ينهض أمام هذا الأصل الجامع الذي تنتظم فيه سائر الاستعمالات. (ابن فارس، 1404هـ، ج4، صفحة 56)

وتؤكد المعاجم هذا الاتجاه بربط «العفاء» بالدروس والاندثار، وجعل العفو دالاً على زوال الآثار وطمس المعالم، كما تقرّر أن أصل معناه يرجع إلى الترك المؤدّي إلى اندراس الأثر واختفائه. (الطريحي، 1408هـ، ج3، صفحة 211؛ العسكري، 1428هـ، صفحة 350) يُذكر في المفردات أن الأصل في مفردة «العفو» هو «القصد لتناول الشيء، يقال: عفاه واعتفاه؛ أي قصده متناولاً ما عنده، وعفت الريح الدار؛ قصدها متناولاً آثارها» (الراغب الأصفهاني، 1412هـ، صفحة 574). ولا يتعارض هذا التفسير مع ما قرره غيره من ربط العفو بالمحو والطمس، بل يكشف عن أساسه الدلالي؛ إذ يردّ الإزالة إلى فعل قصديّ يتوجّه إلى الشيء فيتناول أثره حتى يفضي إلى محوه. ومن ثم لا يكون المحو معنىً مستقلاً عند الراغب، بقدر ما يمثّل نتيجةً مترتبةً على القصد والتناول.

وبهذا ينتقل تفسير العفو من التركيز على الأثر الناتج إلى بيان العملية التي تُفضي إليه، الأمر الذي يضفي على المفردة قدراً أكبر من الاتساع الدلالي، ويجعلها أقدر على استيعاب تنوع استعمالاتها في السياقات المختلفة. ويُفهم من ذلك أن الراغب ينظر إلى العفو بوصفه فعلاً متّجهاً إلى متعلّقه ومؤثراً فيه، لا مجرد حالةٍ تنتهي إليها الأشياء بعد زوال آثارها.

وبناءً على ذلك، يتبيّن أن المعنى اللغوي الجامع لمفردة «العفو» يدور حول الترك المؤدّي إلى محو الأثر واندراسه، وهو الأصل الذي انبثقت منه سائر استعمالات اللفظ وتطوّراته في السياقات اللاحقة.

غير أن الوقوف على هذا الأصل لا يعني التسوية بين «العفو» وغيره من الألفاظ المتقاربة في المعنى؛ إذ لا تتطابق الألفاظ في مدلولاتها تطابقاً تاماً، وإن اشتركت في الإشارة إلى معنى عام أو مسمّى واحد. فلكلّ لفظ خصوصيته التي تميّزه عن غيره، وهو ما دعا كثيراً من

اللغويين إلى إنكار الترادف التام في اللغة والقرآن الكريم؛ لأنَّ اختلاف الألفاظ يقتضي - في الأصل - اختلافًا في جهات المعنى ودقائقه. (الحجار، 1433هـ، صفحة 164)

ومن هنا تبرز أهمية مراعاة الاستعمال والسياق عند دراسة الألفاظ القرآنية؛ إذ لا يُصار إلى القول بالترادف إلا عند تعذر التمييز بين الفروق المعنوية. وفي هذا المعنى يؤكد الزركشي ضرورة «مراعاة الاستعمالات، والقطع بعدم الترادف ما أمكن، فإنَّ للتركيب معنى غير معنى الأفراد» (الزركشي، 1376هـ، ج4، صفحة 78). ولذلك منع كثير من الأصوليين إحلال أحد اللفظين المتقاربين محلَّ الآخر في التركيب، وإن أجازوا ذلك في الاستعمال المفرد. يختلف «العفو» عن «المحو» و«الطمس» و«الدَّرس» و«الترك» من حيث الجهة الدلالية؛ فالمحو والطمس يدلان على إزالة الأثر مباشرة، والدَّرس على اندراس الشيء وزوال معالمه، أمَّا العفو فيدلُّ - في أصله اللغوي - على فعلٍ قصديٍّ يتوجَّه إلى الشيء ويتناول أثره، وقد يفضي إلى محوه، من غير أن يكون المحو هو المعنى الموضوع له ابتداءً. ومن هنا تردُّ هذه الألفاظ في كلام اللغويين على سبيل الشرح والتقريب، لا على جهة الترادف التام، إذ يحتفظ كلُّ منها بخصوصيته التي تميّزه من غيره وتمنع إحلاله محلَّه على الإطلاق.

وإذا كان هذا هو الأصل الدلالي الذي استقرَّت عليه مفردة «العفو» في الاستعمال اللغوي، فإنَّه لا يبقى بالهيئة نفسها في مختلف مجالات الاستعمال، بل تنفّرع عنه دلالاتٌ تفرضها البيئات الاصطلاحية والحقول المعرفية التي تردُّ فيها المفردة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى الانتقال من دراسة الأصل اللغوي إلى تتبُّع الدلالات الاصطلاحية المتولّدة عنه، للكشف عن دور السياق في توجيهها، وبيان مدى اتصالها بأصلها اللغوي أو ابتعادها عنه.

ثانيًا: تحولات المعنى الاصطلاحية لمفردة «العفو» في الاستعمال العربي

لا يردُّ لفظ «العفو» في الاستعمال العربي على معنى واحد، بل تتنوّع دلالاته بتنوّع السياقات التي يردُّ فيها، بحيث يُعدّ السياق العنصر الحاكم في تعيين المراد منه. فإذا وافق الاستعمال الأصل اللغوي للمفردة، لم يكن ثمة موجبٌ للقول بانتقال المعنى أو تحوُّله، أمَّا إذا دلَّ السياق على معنى يتجاوز ذلك الأصل أو يتفرّع عنه، اقتضى الأمرُ البحث في الصلة الدلالية التي تربط بين المعنى اللغوي والاستعمال الاصطلاحية، للكشف عن مسار تطوُّر المعنى

وبيان الكيفية التي يُسهم بها السياق في توجيهه، بما يحقق فهم مراد المتكلم ويحفظ الاتساق الدلالي للنص.

ويكشف تتبع مشتقات جذر «عفو» في العربية عن ثراء في الاستعمال وتنوع في الدلالات الاصطلاحية، ينسجم كثيرٌ منها مع ما استقرّ في الاستعمال القرآني، وإن كانت بعض السياقات التداولية تُكسب بعض الاشتقاقات وجوهاً خاصة من الاستعمال. فإذا أمكن ردّ هذه الوجوه إلى الأصل اللغوي للجذر، المتمثل في «الترك» وما ينشأ عنه من محو الأثر واندراسه، استقام فهمها في ضوئه. أمّا إذا بدا بينها وبين ذلك الأصل قدرٌ من التباعد، تعيّن البحث في الصلة التي تربط الاستعمال الاصطلاحي بمنشئه اللغوي، وبيان الأثر الذي أحدثه السياق في توجيه المعنى وتطويره.

يُعدّ الاستعمال العربي العام الحاضنة الأولى لتشكّل المعاني وتطورها، بينما يمثل الاستعمال القرآني سياقاً خاصاً أسهم في إعادة توجيه بعض هذه المعاني وترسيخها ضمن منظومة دلالية أكثر تحديداً، مع بقائها متصلة بأصولها اللغوية. وانطلاقاً من ذلك، يمكن رصد عددٍ من الاستعمالات الاصطلاحية لمشتقات جذر «عفو» في العربية والقرآن الكريم، للكشف عن أثر السياق في توجيهها، وبيان مدى اتصالها بالأصل الدلالي للجذر. وأبرز الاستعمالات العربية لمشتقات «عفو»:

1. الاستعفاء

يُعرّف الاستعفاء بأنّه طلب الإعفاء من أمرٍ أو تكليف، أي طلب صرفه ورفعته عن المكلف. فقد جاء في العين: «أن تطلب إلى من يكلفك أمراً أن يعفيك منه، أي يصرفه عنك» (الفراهيدي، 1409هـ، ج2، صفحة 258)، كما ورد: «والاستعفاء: طلبك ممن يكلفك أن يعفيك منه» (الفيروزآبادي، 1426هـ، صفحة 1313).

ويتّصل هذا المعنى بأصل الجذر اتصالاً ظاهراً؛ لأنّ طالب الاستعفاء يلتمس ترك إلزامه بالفعل، ورفع ما ترتّب عليه من عهدةٍ أو تكليف، وبذلك يتجلى معنى الترك بوصفه الأصل الجامع للمادة، وإن انتقل من دائرة المحسوس إلى دائرة العلاقات والتكاليف الإنسانية.

2. العفوّة

يُستعمل وصف «العفوي» للدلالة على ما يصدر على السجية والطبع من غير تكلفٍ أو إعدادٍ سابق. ومن ذلك ما ورد في تعريف «عفوية الجواب» بأنها: «سرعة الخاطر ارتجالاً على البديهة وتلقائياً بدون إعمال الفكر، بدهية» (معلوف، 1378هـ، صفحة 996). ولهذا وُصف كثيرٌ من مظاهر الإبداع الأدبي بأنها تصدر عفواً ومن غير تكلف، فقليل في بعض الكلام البديع إنه جاء على وجه العفوية والارتجال (ابن حجة الحموي، ج1، صفحة 121). وهذه الطريقة تلقائية لا إعمال للفكر فيها، وقد رفض القرآن الكريم النظرة العفوية والاستسلامية في تفسير الأحداث (الصدر، المدرسة القرآنية، 1434هـ، صفحة 72). ومن ثمّ يمكن ردّ هذا الاستعمال إلى الأصل الدلالي لمادّة «عفو»، إذ تقوم العفوية على ترك التكلف والتروّي المقصود، والانطلاق وفق ما تمليه الفطرة والسجية، وهو ما يكشف عن حضور معنى الترك الكامن في أصل الجذر.

3. «عفا» ودلالته على اندراس الأثر

ومنه قولهم: «عَفَتِ الرياحُ الآثارَ إذا دَرَسَتْها ومَحَتْها» (ابن منظور، 1999م، ج15، صفحة 72)، أي أزالَت معالمها حتى خفيت آثارها واندرَسَت بمرور الزمن. ويقال أيضاً: عفا على قبره؛ أي مَحى أثره وزالت علاماته. ومن مشتقَّات هذا الاستعمال مصدر العفاء، وقد عُرِفَ بأنّه: «الزوال والهلاك، يقال على الدنيا العفاء» (مصطفى وآخرون، ج2، صفحة 612)، أي غطَّاهَا التراب واندرَسَت معالمها وذهب أثرها.

ويُلاحظ أنّ هذا الاستعمال ينسجم انسجاماً مباشراً مع الأصل اللغوي للجذر، المتمثّل في الترك المؤدّي إلى محو الأثر واندراسه؛ ومن ثمّ لا يقتضي البحث عن انتقالٍ دلاليٍّ أو توجيهٍ اصطلاحيّ خاص، لوقوعه في صميم المعنى الذي وُضعت له المادّة ابتداءً.

4. العافية

ومن مشتقَّات هذا الجذر «العافية»، وهي: «أن يعافيه الله تعالى من سقم أو بلية، وهي الصحة ضد المرض. يقال: عافاه الله وأعفاه؛ أي وهب له العافية من العلل والبلايا. وأما المعافاة فإن يعافيك الله من الناس ويعافيهم منك؛ أي يغنيك عنهم ويغنيهم عنك، ويصرف أذاهم عنك وأذاك عنهم» (ابن منظور، 1999م، ج15، صفحة 72).

ويرتبط هذا الاستعمال بالأصل الدلالي للجذر من جهة أن العافية تقوم على رفع ما يصيب الإنسان من مرض أو بلاء وإزالة آثاره، كما تقوم المعافاة على صرف الأذى ودفع أسبابه. فالمعنى هنا لا يخرج عن دائرة الإزالة والرفع، وإن انتقل من محو الأثر الحسي واندراسه إلى إزالة ما يلحق الإنسان من ضرر ومشقة. وبهذا تبقى الصلة قائمة بين الاستعمال الاصطلاحي للعافية والأصل اللغوي لمادة «عفو»، وإن اختلف مجال التطبيق بين الأثر المادي والأثر المعنوي.

5. العفا بمعنى التراب

يطلق لفظ «العفا» على التراب؛ «لأنه متروك، لوجوده بكل مكان ليس مما يؤخذ ويدخر، ثم اشتق منه الكثرة، فقليل: عفا الشيء؛ إذا كثر كأنه صار كالتراب بكثرة» (العسكري، 1428هـ، صفحة 349). ويرتبط هذا الاستعمال بالأصل الدلالي للجذر من جهة أن التراب يُعد مما يترك ولا يعتنى بحفظه أو ادخاره، فناسبه أن يسمى «العفا». ثم انتقل اللفظ من هذا المعنى إلى الدلالة على الكثرة والانتشار، تشبيهاً للشيء بالتراب في عموم وجوده وتكاثره.

ومن شواهد هذا الاستعمال ما روي عن الإمام الحسين بن علي عليهما السلام في مخاطبة ولده: «على الدنيا بعدك العفا» (ابن شهر آشوب، 1379هـ.ش، ج4، صفحة 109)، أي لا خير فيها بعدك، ولتصر كالأرض التي غطاها التراب واندثرت معالمها. ويكشف هذا الاستعمال عن امتداد المعنى الأصلي للجذر القائم على الترك وما يفضي إليه من اندراس الأثر وزوال قيمته.

يتبين من خلال تتبع مشتقات جذر «عفو» في الاستعمال اللغوي أنها تعود في مجموعها إلى أصل دلالي جامع يقوم على معنى الترك وما يترتب عليه من محو الأثر واندراسه، مع تنوع صور هذا المعنى بحسب السياقات المختلفة. ويكشف هذا التنوع عن فاعلية السياق في توجيه الدلالة وتحديد وجوه استعمالها دون إبعادها عن أصلها اللغوي.

ثالثاً: أبرز الاستعمالات القرآنية لمشتقات «عفو» في ضوء السياق الدلالي

يُعدّ تتبع الاستعمالات القرآنية لمشتقات مفردة (العفو) ميداناً تطبيقياً يُظهر أثر السياق في توجيه الدلالة وتحديد المعنى المقصود من اللفظ الواحد؛ إذ إنّ المعنى المعجمي الأصلي للمفردة لا يكفي وحده للكشف عن المراد في جميع المواضع القرآنية، بل يتكفل السياق اللغوي والدلالي والمقامي بتحديد وجه الاستعمال في كلّ آية. وتكتسب هذه المسألة أهمية متزايدة في الدراسات اللسانية الحديثة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي؛ إذ تعتمد أنظمة معالجة اللغة الطبيعية على تحليل السياقات النصّية لتمييز المعاني المختلفة للمفردة الواحدة، وهو ما يجعل الدراسة السياقية للاستعمال القرآني نموذجاً مهماً للتكامل بين التحليل الإنساني للغة والأدوات التطبيقية الحديثة.

وقد تقدّم أنّ الأصل الدلالي لمادة (عفو) يدور حول الترك والمحو والتجاوز، وغالباً ما يرتبط بالتجاوز عن الذنب والتقصير، بما يفضي إلى إصلاح العلاقات الإنسانية وتعزيز قيم الإحسان والتعايش ضمن الضوابط التي تمنع تمادي الظالم في ظلمه. وقد استعمل القرآن الكريم جذر (عفو) بمشتقاته في مواضع متعددة بلغت (33) مورداً، توزّعت على أربع مشتقات رئيسة، هي:

1. الفعل: ﴿عَفَا﴾ و﴿يَعْفُو﴾ و﴿عَافُ﴾.
2. المصدر: ﴿الْعَفْوُ﴾.
3. اسم الفاعل: ﴿وَالْعَافِينَ﴾.
4. الصفة المشبهة: ﴿عَفُوًّا﴾.

ومن خلال استقراء هذه المواضع يتبيّن أنّ السياق القرآني قد وجّه دلالة مفردة (العفو) نحو استعمالات متعدّدة، على الرغم من احتفاظها بخيط دلالي جامع يرتبط بمعنى الترك والمحو والتجاوز، ويمكن بيان أبرز هذه الاستعمالات على النحو الآتي:

أولاً: (العفو) من أسماء الله الحسنى

يردّ العفو في الاستعمال القرآني وصفاً لله تعالى، وهو من أسمائه الحسنى الدالة على محو الذنوب والتجاوز عن المسيء وترك المؤاخذة بالعقوبة. ويكشف السياق القرآني أنّ هذا

الاستعمال يحافظ على الأصل الدلالي للمادة المتمثل في الترك والمحو، إلا أنه ينتقل به من المجال اللغوي العام إلى المجال العقدي المرتبط بصفات الله تعالى وأفعاله تجاه عباده. وقد ورد هذا المعنى في عدد من الآيات، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ (النساء: 43)، حيث اقترن العفو بالمغفرة للدلالة على محو آثار الذنب والتجاوز عنه. كما جاء العفو الإلهي مقرونًا بالحلم في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ (آل عمران: 155)، بما يشير إلى تأخير العقوبة وعدم المبادرة إلى المؤاخذه رغم استحقاقها. وفي موضع آخر جعل العفو الإلهي موجبًا للشكر، قال تعالى: ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (البقرة: 52)، إذ جاء العفو بعد وقوع المخالفة ليبرز جانب الرحمة والإحسان الإلهي. وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَنْ ذَلِكَ﴾ (البقرة: 92)، حيث يدل السياق على التجاوز عن ذنب عظيم بعد قيام الحجة وظهور البينات. و«محو الله ذنوب عبده عنه» (الأزهري، 2001م، ج3، صفحة 141).

ومن خلال هذه الاستعمالات يتضح أن السياق القرآني يوجّه دلالة العفو نحو معنى محو الذنب ورفع آثاره وعدم المؤاخذه به، وهو معنى يتجاوز مجرد الترك اللغوي إلى مفهوم عقدي وأخلاقي يعكس سعة الرحمة الإلهية، «فيصفو استعدادكم وتستعدوا للقاءه ومناجاته» (ابن عربي، 1422هـ، ج1، صفحة 167)، ومن آثار هذا العفو قبول التوبة والتجاوز عن السيئات، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ (الشورى: 25)، حيث يظهر العفو الإلهي بوصفه مظهرًا من مظاهر الرحمة التي تفتح للإنسان باب العودة والإصلاح. و«صرف النظر عن الذنوب وعن الخطيئة، وعن العقاب» (المصطفوي، 1417هـ، ج8، صفحة 182).

ثانيًا: العفو المنسوب إلى غير الله تعالى

يتحوّل معنى العفو في الاستعمال القرآني عند إسناده إلى الإنسان من كونه صفة إلهية تدل على محو الذنب ورفع المؤاخذه إلى سلوك أخلاقي واجتماعي يقوم على ترك العقوبة والتجاوز عن الإساءة أو التنازل عن بعض الحقوق. ويُظهر تتبع موارد الاستعمال أن السياق القرآني

هو العامل الرئيس في تحديد المعنى المقصود من المفردة؛ إذ يحتفظ اللفظ بأصله الدلالي المتمثل في الترك والتجاوز، غير أنه يكتسب دلالاتٍ جزئيةً متعددة بحسب المقام الذي يرد فيه.

فمن أبرز استعمالاته الدلالة على التجاوز عن إساءة الغير وترك مؤاخذته، وهو من القيم التي أكد عليها القرآن الكريم في بناء العلاقات الاجتماعية، قال تعالى: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ (البقرة: 109)، وقال تعالى: ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (النور: 22). والعفو في هذين الموضعين هو ترك اللوم والمؤاخذه والتجاوز عن الإساءة، وهو ما عبّر عنه بعض المفسرين بـ«العفو عن السوء والظلم» (الطباطبائي، 1417هـ، ج، صفحة 71). ويُعدّ هذا الخلق مظهرًا من مظاهر التخلّق بالأسماء والصفات الإلهية؛ إذ يُرغّب القرآن المؤمن في معاملة الناس بما يجب أن يعامله الله به من مغفرة وتجاوز. «في الصفات التي أمر فيها بالاعتداء والتخلّق بأخلاق الربوبية» (الفيض الكاشاني، 1417هـ، ج8، صفحة 25).

ويكشف اقتران العفو بالصفح في عدد من الآيات عن دلالة سياقية مهمة؛ إذ إن العفو يدلّ على ترك العقوبة والمؤاخذه، في حين يدلّ الصفح على تجاوز ذلك إلى إزالة أثر الإساءة من النفس وترك الشرب على المسيء. ومن ثمّ فإن مجيء الصفح بعد العفو في قوله تعالى: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا﴾، وقوله: ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا﴾، وقوله تعالى: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ﴾ (المائدة: 13)، يكشف عن تدرّج دلالي وسلوكي ينتقل من إسقاط المؤاخذه إلى محو آثار الإساءة نفسيًا واجتماعيًا.

كما يردّ العفو بمعنى التنازل عن بعض الحقوق المالية أو إسقاطها، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ (البقرة: 237). فالسياق هنا لا يتعلّق بالتجاوز عن ذنب، وإنما بالتنازل عن حق مالي مشروع تحقيقاً للفضل والإحسان بين الزوجين. وعفو المرأة يكون بترك ما وجب لها من الصداق أو المسامحة فيه، بينما يكون عفو الرجل بإعطاء المرأة حقّها كاملاً أو الزيادة عليه، مع أنّ الواجب عليه أقلّ من ذلك، (الراغب الأصفهاني، 1412هـ، ج1، صفحة 491)،

ومن هذا القبيل أيضًا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ (البقرة: 178)، حيث يدلّ العفو على إسقاط بعض الحق أو التنازل عنه في باب القصاص.

ومن استعمالاته كذلك ما جاء بمعنى السهولة واليسير والأخذ باليسور، في قوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ (الأعراف: 199)، «أي اليسور من أخلاق الناس ولا تستقص عليهم» (الطريحي، 1408هـ، ج3، صفحة 210)، فالسياق هنا نقل المفردة من معنى التجاوز عن الإساءة أو إسقاط الحق إلى معنى السهولة وترك الاستقصاء، وهو استعمال يظلّ مرتبطًا بالأصل الدلالي للمادة؛ لأنّ فيه تركًا للتشدد والتكلف في المعاملة.

ومن خلال هذه الموارد يتّضح أنّ السياق القرآني قد وجّه دلالة العفو إلى معانٍ متعدّدة، أبرزها: التجاوز عن الإساءة، والتنازل عن الحقوق، والأخذ باليسور، مع احتفاظ جميع هذه الاستعمالات بخيط دلالي جامع يتمثّل في معنى الترك وعدم الاستقصاء ورفع المؤاخذه. ويبرز في ذلك أثر السياق في تحديد المعنى المقصود من المفردة الواحدة، وهو ما تؤكّده الدراسات اللسانية الحديثة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في معالجة اللغة الطبيعية؛ إذ إنّ تمييز المعنى المراد من الألفاظ المشتركة أو المتحوّلة دلاليًا يعتمد أساسًا على تحليل السياق الذي ترد فيه، وهو ما يكشف عنه الاستعمال القرآني لمفردة العفو بوضوح.

ثالثًا: (العفو) في جوابه تعالى عن سؤالهم: ﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾¹ يمثل قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ (البقرة: 219) أحد أبرز المواضع التي يظهر فيها أثر السياق في توجيه دلالة مفردة العفو؛ إذ انتقلت الدلالة هنا من معاني التجاوز والصفح إلى معنى يرتبط بالإنفاق والمال.

وقد فسّرت الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام العفو في الآية بمعانٍ متقاربة، من قبيل: الفضل، وفضل المال، والوسط في الإنفاق، والبرّ، وما زاد على الحاجة. أو «وَسَطِ الْمَالِ» (الكليني، 1407هـ، ج7، صفحة 43)، وهذه المعاني جميعًا تدور حول ما يمكن بذله من المال من غير مشقة أو إضرار بالمنفق وأهله. ومن ثمّ فالعفو هو ما يفضل عن الحاجة

ويكون إنفاقه ميسوراً، (الزمخشري، 1419هـ، ج 1، صفحة 666)، وهو ما ينسجم مع قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (الفرقان: 67).
ويبدو أنّ هذا الاستعمال يرتبط بالأصل اللغوي للمادة؛ إذ إنّ الفاضل من المال هو المتروك بعد استيفاء الحاجات الأساسية، فيكون العفو هنا ما ترك ولم تتوقف عليه معيشة الإنسان ومعيشة من يعولهم. ومن ثمّ انتقل اللفظ من معنى الترك والتجاوز إلى معنى الفائض والزائد عن الحاجة، مع بقاء الصلة الدلالية بين المعنيين.

كما يمكن فهم ما ورد في بعض التفاسير من ربط الآية بمبدأ الاعتدال والوسطية في الإنفاق؛ لأنّ السياق لا يدعو إلى بذل جميع المال ولا إلى الإمساك المطلق، وإنما إلى الإنفاق من المقدار الذي لا يوقع صاحبه في الضيق والعسر، ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ (الإسراء: 29).

وقد ذهب بعض المفسرين إلى احتمال حمل العفو في الآية على معنى الصنف والتجاوز عن إساءة الآخرين، أي إنفاق العفو بدل الاقتصار على إنفاق المال، مستنديين إلى السعة الدلالية للمفردة وإلى ما للعفو من أثر في بناء المجتمع وإشاعة روح التسامح بين أفرادها. وهذا تفسير مثير للاهتمام ويعكس قيمة عظيمة في الإسلام، وإنفاق (العفو) بهذا السياق، يعني نشر قيم التسامح والمغفرة والسلام في المجتمع، فيكون فهم الآية على أنها دعوة للناس لإنفاق الصنف والمغفرة تجاه الآخرين ليس لإنفاق المال فقط، غير أنّ هذا المعنى يبقى احتمالاً تفسيرياً فرعياً، في حين أنّ سياق السؤال والجواب يدلّ ابتداءً على الإنفاق المالي؛ لأنّ السؤال تعلّق بما يُنفق، فجاء الجواب ببيان المقدار الذي ينبغي بذله.

ومن خلال هذا الاستعمال يتبيّن أنّ السياق القرآني نقل دلالة العفو من معنى التجاوز عن الذنب إلى معنى الفائض الميسور بذله من المال، مع احتفاظ المفردة بأصلها الدلالي المرتبط بالترك وعدم الاستقصاء. ويُعدّ هذا المثال شاهداً واضحاً على دور السياق في توجيه المعنى وتحديد المقصود من اللفظ، وهو المبدأ نفسه الذي تعتمد عليه الدراسات اللسانية الحديثة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في معالجة اللغة الطبيعية؛ إذ يُستدلّ على المعنى المراد من المفردة من خلال البيئة النصية التي ترد فيها لا من خلال معناها المعجمي المجرد فقط.

رابعاً: (العفو) في حكمه تعالى على القوم: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا﴾ يُعَدُّ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا﴾ (الأعراف: 95) من المواضع القرآنية التي تتجلى فيها أهمية السياق في توجيه دلالة المفردة؛ إذ لا يُراد بالعفو هنا التجاوز عن الذنب أو إسقاط المؤاخذه أو الفائص من المال، وإنما اكتسبت المفردة معنىً خاصاً فرضه السياق الذي وردت فيه.

وقد جاءت المفردة ضمن سياق الحديث عن الأمم التي ابتلاها الله تعالى بالبأساء والضراء رجاء أن تتضرع إليه وتعود إلى طريق الهداية، ثم بدّل حالها إلى الرخاء والسعة، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ، ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَاءُ وَالسَّرَاءُ﴾ (الأعراف: 94-95). «والمراد بالسيئة والحسنة - ههنا - الشدة والرخاء وهو مايسئ صاحبه أو يحسن أثره عليه» (الطوسي، 1409هـ، ج4، صفحة 475)، وقد انحصر تفسير المفسرين للمفردة في هذا الموضع في اتجاهين رئيسين.

فذهب فريق إلى أن العفو بمعنى الكثرة والزيادة، وهو معنى معروف في اللغة العربية، يقال: عفا النبات إذا كثر ونما، «ومنه قيل: أعفوا اللّحي» (الراغب الأصفهاني، 1412هـ، صفحة 574)، إذا تركوها حتى كثرت. وعلى هذا يكون معنى الآية أن الله تعالى بدّل ما كانوا فيه من الشدة بالرخاء، حتى كثروا عدداً وأموالاً، واتسعت عليهم أسباب العيش بعد الضيق. و«كثروا عدداً في أنفسهم وأموالهم» (الطريحي، 1408هـ، ج3، صفحة 210). وسياق الآية يؤكد ذلك، ومن ثم يكون العفو دالاً على النمو والازدياد الناتجين عن تحوّل الحال من البأساء إلى النعمة، «عفوا تركوا حتى كثروا» (الطوسي، 1409هـ، ج4، صفحة 475).

وذهب فريق آخر إلى أن العفو بمعنى محو الأثر وطمسه، وهو المعنى الأقرب إلى الأصل اللغوي للمادة؛ لأن العفو في أصل وضعه يدل على الإزالة والمحو. وبناءً على ذلك يكون المراد أن آثار الشدائد والابتلاءات قد مُحِيت من نفوسهم، فلم يبقَ لها أثر في وعيهم وسلوكهم، ولم يحملهم ما مرّ بهم من المحن على الاعتبار والاتعاض. «واستسهلوا العيش...

فكل شيء يصدر منهم عفواً بلا تحرج ولا مبالاة» (الشاربي، 1425هـ، ج3، صفحة 1337).

ويبدو أنّ السياق يسمح بالجمع بين هذين المعنيين؛ إذ لا تعارض بينهما من جهة الدلالة، بل يمكن أن يكون أحدهما سبباً للآخر. فالقوم لما أغدقت عليهم النعم وكثروا في الأموال والأنفس، استغرقوا في الرخاء حتى زالت من نفوسهم آثار الابتلاء السابق، فسوا الغاية التربوية من الشدائد التي مروا بها، وحملوا ما أصابهم من السراء والضراء على مجرد تعاقب أحوال الدهر، كما يدل عليه قولهم: ﴿قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ﴾. وبذلك تحوّلت الكثرة إلى سببٍ لمحو أثر الامتحان الإلهي من نفوسهم «والمراد أنهم محووا رسم الامتحان الإلهي بقولهم: إنّ الضَّراء والسَّراء إنما هما من عادات الدهر المتبادلة المتداولة» (الطباطبائي، 1417هـ، ج8، صفحة 200).

وعليه، يمكن النظر إلى هذا الاستعمال بوصفه أحد أكثر الاستعمالات القرآنية تميّزاً لمادة (عفو)، إذ انتقلت فيه المفردة من معاني التجاوز والصفح والفائض من المال إلى معنى الكثرة المؤدية إلى اندراس أثر الابتلاء ونسيان العبرة. ويؤكد ذلك أنّ تحديد المعنى المقصود من المفردة لا يتحقق بالرجوع إلى أصلها المعجمي فحسب، وإنما يتوقف على دراسة السياق الذي وردت فيه والعلاقات الدلالية التي تحيط بها. ومن ثمّ تمثل هذه الآية نموذجاً واضحاً للدور الحاسم الذي يؤديه السياق في توجيه المعنى وتحديد المقصود من المفردة القرآنية الواحدة.

ومن خلال استقراء الاستعمالات القرآنية لمشتقات مادة (عفو) يتبيّن أنّ هذه المفردة حافظت على أصلها الدلالي العام المتمثل في الترك والمحو والتجاوز، غير أنّ السياق القرآني وجهها إلى معاني متعدّدة بحسب المقام الذي وردت فيه. فقد استعملت وصفاً لله تعالى للدلالة على محو الذنوب والتجاوز عن المسيئين، كما استعملت في حقّ الإنسان بمعنى الصّبح وترك المؤاخذه والتنازل عن بعض الحقوق، وجاءت بمعنى الفاضل من المال الذي يُنفق من غير مشقة، كما وردت للدلالة على الكثرة المؤدية إلى اندراس أثر الابتلاء ونسيان العبرة. ويكشف هذا التنوّع الدلالي عن الدور المحوري للسياق في تحديد المعنى المقصود من المفردة

القرآنية، ويؤكد أنّ المعنى لا يُستخلص من الأصل المعجمي وحده، بل من خلال شبكة العلاقات النصية والدلالية التي تحيط باللفظ داخل السياق. ومن ثمّ تمثل مادة (عفو) نموذجًا واضحًا لتحولات المعنى في العربية، الأمر الذي يبرز أهمية التكامل بين التحليل اللساني والدراسات التطبيقية الحديثة في الكشف عن الفروق الدلالية الدقيقة للمفردات القرآنية.

خاتمة وتوصيات

تبين من خلال هذه الدراسة أن تحولات دلالة المفردة العربية لا يمكن فهمها فهماً دقيقاً إلا في إطار السياق الذي ترد فيه، إذ يمثل السياق عاملاً حاسماً في توجيه المعنى وتحديد مساراته الدلالية. وقد أظهرت الدراسة أن المفردة العربية تحمل في أصلها المعجمي نواة دلالية قابلة للتوسع والتحول تبعاً لاختلاف السياقات اللغوية والنصية والثقافية، الأمر الذي يفسر تعدد المعاني واتساع الدلالات في الاستعمال العربي.

كما كشفت الدراسة، من خلال اتخاذ مفردة «الغفو» نموذجاً تطبيقياً، عن غنى الدلالة العربية وقدرتها على التكيف مع السياقات المختلفة، حيث تتراوح دلالاتها بين معانٍ أصلية وأخرى اصطلاحية أو سياقية تتشكل داخل النص. وقد تجلّى ذلك بوضوح في الاستعمالات القرآنية لمشتقات هذه المادة، إذ يتحدد المعنى فيها بحسب البنية السياقية التي ترد ضمنها.

ومن جهة أخرى، أبرزت الدراسة أهمية التكامل بين التحليل اللساني التقليدي والأدوات الحديثة التي توفرها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لما تتيحه من إمكانيات واسعة في تتبع التحولات الدلالية ورصد الأنماط السياقية في المدونات اللغوية الكبيرة. ويؤكد ذلك أن التعاون بين العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة في دراسة اللغة العربية وتحليل دلالاتها.

وفي ضوء ما سبق، توصي الدراسة بتوسيع نطاق الأبحاث التي تجمع بين اللسانيات العربية وتقنيات الذكاء الاصطناعي، والعمل على بناء قواعد بيانات ومدونات لغوية عربية تساعد في دراسة التحولات الدلالية بصورة أدق وأشمل، بما يساهم في تطوير الدراسات اللغوية وتعزيز حضور اللغة العربية في ميدان البحث العلمي المعاصر.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. ابو منصور عبد الملك الثعالبي. (2002م). *فقه اللغة وسر العربية*. نيشابور: إحياء التراث العربي.
2. أبي هلال العسكري. (1428هـ). *الوجوه والنظائر*. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
3. إحسان عباس. (1971م). *تاريخ النقد الأدبي عند العرب*. بيروت: دار الثقافة.
4. أحمد مختار عمر. (1982م). *البحث اللغوي عند العرب*. القاهرة: عالم الكتب.
5. الحسن بن يوسف الحلي. (1414هـ). *تذكرة الفقهاء*. قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
6. الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني. (1412هـ). *المفردات في غريب القرآن*. بيروت: دار القلم.
7. الخليل بن أحمد الفراهيدي. (بلا تاريخ). *كتاب العين*. بيروت: دار ومكتبة الهلال.
8. الشاهد بن محمد البوشيخي. (2012م). *دراسات مصطلحية*. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.
9. بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي. (1376هـ). *البرهان في علوم القرآن*. بيروت: دار المعرفة.
10. تقي الدين بن علي ابن حجة الحموي. (بلا تاريخ). *خزانة الأدب وغاية الأرب*. مشهد: كتابخانه آستان قدس رضوي.
11. تمام حسان. (1979م). *اللغة العربية معناها ومبناها*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
12. جعفر خضير. (1378هـ). *الشيخ الطوسي مفسراً*. قم: الحوزة العلمية.
13. جميل صليبا. (1994م). *المعجم الفلسفي*. بيروت: الشركة العالمية للكتاب.
14. جوزيف فندريس. (1950م). *اللغة*. القاهرة: دار النهضة العربية.

15. حسن المصطفوي. (1417هـ). *التحقيق في كلمات القرآن الكريم*. طهران: مؤسسة الطباعة النشر.
16. زهير الأعرجي. (1414هـ). *النظام التعليمي*. قم: مؤسسة محراب الفكر الثقافية.
17. سيد قطب الشاربي. (1425هـ). *في ظلال القرآن*. بيروت: دار الشروق.
18. عباس حسن. (1974م). *النحو الوافي*. القاهرة: دار المعارف.
19. عباس ذهبيات. (1426هـ). *دور العقيدة في بناء الإنسان*. قم: مركز الرسالة.
20. عبدالقاهر الجرجاني. (2004م). *دلائل الإعجاز في علم المعاني*. القاهرة: مكتبة الخانجي.
21. عدي جواد علي الحجار. (1433هـ). *الأسس المنهجية في تفسير النص القرآني*. كربلاء: العتبة الحسينية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية.
22. علي بن حسين المرتضى. (1413هـ). *نفائس التأويل*. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
23. علي بن حسين المرتضى. (1997م). *الذريعة إلى أصول الشريعة*. طهران: انتشارات جامعة طهران.
24. علي بن محمد ابن الأثير. (1939م). *المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر*. القاهرة: الحلبي.
25. عمر، أحمد مختار. (علم الدلالة). 1998م. القاهرة: عالم الكتب.
26. فخر الدين الطريحي. (1408هـ). *مجمع البحرين*. قم: مكتب نشر الثقافة الإسلامية.
27. لطف الله الصافي. (1390هـ). *مع الخطيب في خطوطه العريضة*. طهران: مكتبة الصدر.
28. لويس معلوف. (1378هـ). *المنجد في اللغة العربية المعاصرة*. بيروت: دار المشرق.

29. محمد باقر الصدر. (1421هـ). *المدرسة الإسلامية*. قم: مركز الأبحاث والدراسات التخصصية.
30. محمد باقر الصدر. (1421هـ). *دروس في علم الأصول*. قم: مجمع الفكر الإسلامي.
31. محمد باقر الصدر. (1434هـ). *الإسلام يقود الحياة*. قم: مركز الأبحاث والدراسات التخصصية.
32. محمد باقر الصدر. (1434هـ). *المدرسة القرآنية*. قم: مركز أبحاث والدراسات التخصصية.
33. محمد بن أبي بكر الرازي. (1420هـ). *مختار الصحاح*. بيروت: المكتبة الصرية.
34. محمد بن أحمد الأزهرى. (2001م). *تهذيب اللغة*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
35. محمد بن حسن الطوسي. (1409هـ). *التبيان في تفسير القرآن*. بيروت: إحياء التراث العربي.
36. محمد بن علي ابن شهر آشوب. (1379هـ.ش). *مناقب آل أبي طالب*. قم: مؤسسة انتشارات علامة.
37. محمد بن مرتضى الفيض الكاشاني. (1417هـ). *المحجة البيضاء*. قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
38. محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. (1426هـ). *القاموس المحيط*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
39. محمد بن يعقوب الكليني. (1407هـ). *الكافي*. طهران: دار الكتب الإسلامية.
40. محمد تقي الرازي. (1989م). *هداية المسترشدين*. قم: مكتبة آية الله المرعشي.
41. محمد حسين الطباطبائي. (1417هـ). *الميزان في تفسير القرآن*. قم: مؤسسة النشر الإسلامي.

42. محمد صالح الشنطي. (1412هـ). *فن التحرير العربي*. حائل: دار الأندلس للنشر والتوزيع.
43. محمد علي التهانوي. (بلا تاريخ). *كشف اصطلاحات الفنون والعلوم*. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
44. محمد علي صنقور. (2005م). *المعجم الأصولي*. البحرين: حوزة الهدى للدراسات الإسلامية.
45. محمود السعران. (1997م). *علم اللغة مقدمة للقارئ العربي*. القاهرة: دار الفكر العربي.
46. محمود بن عمرو الزمخشري. (1419هـ). *أساس البلاغة*. بيروت: دار الكتب العلمية.
47. محي الدين ابن عربي. (بلا تاريخ). *الفتوحات المكية*. بيروت: دار صادر.
48. مصطفى إبراهيم; وآخرون. (بلا تاريخ). *المعجم الوسيط*. القاهرة: دار الدعوة.